

من الوزير الأول
إلى
السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة
والولاة

الموضوع : إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2003.

يكتسي إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2003 أهمية بالغة باعتبار مساهمته المرتقبة في تجسيم الاختيارات التي تضمنها البرنامج المستقبلي الرئاسي والقرارات التي أعلن عنها سيادة رئيس الجمهورية في العديد من المناسبات وخاصة منها إحياء الذكرى الرابعة عشرة للتحويل , وكذلك مختلف التدابير التي تجسم هذه الاختيارات والقرارات.

كما يتزامن إعداد هذا المشروع مع المرحلة الأخيرة من ضبط الأهداف الكمية والنوعية للمخطط العاشر. وعلى هذا الأساس من الضروري أن يعكس أولويات المرحلة القادمة والنقلة النوعية المنشودة للعمل التنموي بمختلف مكوناته.

وانطلاقا من التحديات والرهانات الكبرى في مستوى مختلف مجالات الإنفاق من ناحية وفي مستوى الموارد من ناحية أخرى فإنه يتعين مزيد الحرص على إيلاء الأهمية اللازمة لإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2003 وذلك من خلال ضبط أهداف واضحة وتشخيص الوسائل الضرورية لتحقيقها بالاعتماد على مقاييس تحدّد بأكثر ما يمكن من الدقة.

وفي هذا السياق يتعين أن تكون المقترحات المتعلقة بالنفقات مرفقة بمذكرة عامة وشاملة تبرز الأهداف الكمية والنوعية لسنة 2003 في إطار نظرة متوسطة المدى تأخذ بعين الاعتبار مزيد تدعيم دور الجهات في إعداد التقديرات وفي تنفيذها وذلك خاصة من خلال مواصلة إعطاء الأولوية لتدعيم الإمكانيات المادية والبشرية للمصالح الخارجية التابعة للوزارات.

كما يتعين إعداد تقديرات النفقات على أساس الإستغلال الأمثل للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة والتحكم في النفقات لمواجهة الحاجيات الجديدة من خلال اختيار الوسائل الأقل كلفة وحصر حجم المشاريع والبرامج الجديدة في الحدود الضرورية لتغطية الحاجيات بالإعتماد على أقساط وظيفية يمكن استغلالها في أقرب الآجال.

أما في مستوى رزنامة أشغال الميزانية فإنه يتعين مزيد الحرص على أن يكون الإنهاء من الإعداد الكلي لمشروع الميزانية قبل موفى شهر جويلية قصد التمكن من عرضه على الحكومة في أوائل شهر سبتمبر.

واستنادا إلى ما تقدم فإن إعداد تقديرات سنة 2003 يتم بناء على البيانات والإجراءات التالية :

1 - بالنسبة لنفقات التصرف :

بناء على ما سبق ، فإن كافة الهياكل المعنية بإعداد مشروع ميزانية سنة 2003 مدعوة إلى السهر على تحقيق المعادلة بين التحكم في المصاريف من ناحية وتحسين مستوى أداء الإدارة من ناحية ثانية وذلك خاصة بـ :

- العمل على حسن استغلال الموارد البشرية المتوفرة من خلال التكوين والرسكلة. وتجدد الإشارة في هذا المجال إلى ضرورة الحرص على أن يكون لبرامج التكوين وكذلك لمختلف الإجراءات التي تم اتخاذها قصد فتح الآفاق أمام عدد هام من الموظفين الوقع الإيجابي على أدائهم وجودة الخدمات المقدمة.

- تقييم توزيع الأعوان بين مختلف الهياكل من خلال مخططات توزيع الأعوان
قصد البحث عن إمكانية إعادة توزيع الأعوان أو عند الإقتضاء تخصيص
برامج الرسكلة لفائدتهم بما يخدم مصلحة كل من الإدارة والعون.

- تخصيص الأولويات في الإنتداب حسب الهياكل والجهات وتبوير هذه
الإنتدابات بوضعها في إطار توجهات ومقاييس واضحة مع إعطاء
الأولوية لتحسين التأطير.

هذا ويتم ضبط تقديرات نفقات الأجور بالإعتماد على مرتبت شهر
فيفري 2002 مع اعتبار التطور المنتظر في عدد الأعوان إلى ميق السنة
وباتباع الإجراءات المعهودة بخصوص الجداول التي يتم تقديمها في الغرض
سواء المتعلقة بعدد وتوزيع الأعوان أو التي تتعلق بالإعتمادات المطلوبة
حسب مختلف عناصر تأجيرهم وتطور عددهم.

- الحرص على التحكم في نفقات تسيير المصالح والعدول عن المطالبة الآلية في
الترفع في الإعتمادات بهدف تعديلها على ضوء الإستهلاك الحقيقي. وتجدر
الإشارة في هذا المجال إلى وجود مجالات هامة للتحكم في هذه النفقات نذكر
منها العهد والصيانة بالنسبة للماء والوقود والمتابعة بالنسبة للكهرباء والهاتف.
وتبعاً لذلك فإن الوزارات والمؤسسات التابعة لها مدعوة إلى إرفاق طلباتهم
بتدابير عملية للضغط على الإستهلاك.

هذا ويتعين على كافة الإدارات التعامل مع المؤسسات العمومية التي توفر مواد
أو خدمات للإدارة بصفة عادية وذلك بعدم التأخير في دفع مستحقات هذه
المؤسسات من ناحية وبالمقاربة الدورية بين الإعتمادات المتوفرة والإستهلاك
الحقيقي من ناحية ثانية.

وفي نفس السياق فإن الوزارات التي تشرف على مؤسسات مزودة لمواد
أو خدمات لفائدة الإدارة وخاصة وزارات الصناعة والنقل والفلاحة
مدعوة لحث هذه المؤسسات على متابعة استخلاص مستحققاتها متابعة
مستمرة.

وبخصوص المؤسسات العمومية , وإضافة إلى الإجراءات المذكورة أعلاه فهي مدعوة إلى تدعيم طلباتها بوثائق حول تنفيذ ميزانيتها لسنة 2001.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات العمومية غير المنتفعة بمنحة من ميزانية الدولة مطالبة بتقديم مشاريع ميزانياتها مع مشروع ميزانية وزارة الإشراف لتتم مناقشتها وضبطها بالتوازي مع ميزانية الوزارة المشرفة.

كما أن المؤسسات العمومية التي لها موارد ذاتية متأتية من نشاطها, مدعوة إلى العمل قدر الإمكان على تنمية هذه الموارد قصد حصر تدخل الدولة في إطار تدخلات ذات مصلحة عامة عوضا عن تحقيق تولون مالي.

2 - بالنسبة لنفقات التنمية :

اعتبارا للمرحلة المتقدمة في إعداد المخطط العاشر 2002 - 2006 وخصوصية مشاريع وبرامج التنمية التي يتجاوز إعدادها سنوية الميزانية فإنه يتعين بصفة عامة :

- إعداد دراسات شاملة للمشاريع والبرامج الجديدة التي سيقع إدراجها بالمخطط العاشر.
- ضبط تكاليف المشاريع والبرامج ووضع رزنامة دقيقة لآجال تنفيذها.
- التنسيق مع الهياكل المعنية لتعبئة الموارد الخارجية للمشاريع والبرامج المؤهلة للإنتفاع بالتمويل الخارجي.

وبالنسبة لسنة 2003 يتعين :

- اعتبار التكلفة المرسمة كحد أقصى لا يمكن تجاوزه إلا في حالات إستثنائية وضبط الحاجيات من إعتمادات التعهد والدفع على أساس الإنجازات المتوقعة إلى غاية 2002 والتنسيق المنتظر لتقدم الأشغال خلال السنة القادمة.

- الاقتصار على اقتراح المشاريع والبرامج الجديدة التي تندرج ضمن ما هو منتظر إقراره بالمخطط العاشر والتي بلغت مستوى من الدراسات وتشخيص هيكلية التمويل يمكن من الانطلاق الفعلي لإنجازها خلال سنة 2003.
- الأخذ بعين الاعتبار مقترحات الجهات وفقا لما تضمنه المنشور عدد 98 بتاريخ 29 ديسمبر 1993 مع التأكيد على ترتيبها من قبل المجالس الجهوية حسب الأولويات.
- أفراد المشاريع والبرامج الممكن إنجازها مباشرة من قبل المؤسسات العمومية المؤهلة لذلك في إطار قسم الإستثمارات المباشرة.
- تقديم كامل تكلفة المشاريع المقترحة في مستوى قسم التمويل العمومي على غرار مشاريع الاستثمارات المباشرة مع إبراز هيكلية التمويل على أن يتم ترسيم الحاجيات من اعتمادات التعهد والدفع سنويا على ضوء تقدم الإنجاز.
- تدقيق الحاجيات الضرورية من اعتمادات التعهد والدفع سواء للمشاريع المتواصلة أو الجديدة والممولة سواء على الموارد العامة للميزانية أو على موارد قروض خارجية موظفة قصد تفادي إعادة ترسيمها من جديد نتيجة للتأخير في التعهد أو التنفيذ. هذا ويمكن بصفة إستثنائية إعادة برمجة في سنة 2003 إعتمادات التعهد المرسمة في سنة 2002 لبعض المشاريع والبرامج التي لن تشهد انطلاقة خلال السنة الجارية.
- أفراد الإعتمادات المتأتية من الهبات.
- توزيع الاعتمادات المقترحة بين الولايات بقطع النظر عن صبغتها الوطنية أو الجهوية وذلك لإبراز مجهود الدولة لدفع التنمية بالنسبة لكل الجهات. وهذا التوزيع يهتم مشاريع وبرامج الاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي على حدّ السواء.
- إبراز نفقات أجور العملة القارين الممولة حاليا على اعتمادات العنوان الثاني قصد مواصلة تحويلها إلى العنوان الأول على مراحل.

- دعوة الإدارات الفنية ورؤساء المشاريع لإعطاء العناية اللازمة لإعداد بطاقات المشاريع والبرامج المتواصلة والجديدة بصفة شاملة ومتضمنة لجميع مكونات المشروع وهيكله التمويلي طبقاً للأغودج المعد بالنسبة لميزانية الدولة لسنة 1998.

3 - بالنسبة لصناديق الخزينة (الحسابات الخاصة في الخزينة وأموال المشاركة) :

إعتباراً إلى أن صناديق الخزينة تتضمن نفس النوعية من النفقات الواردة بالعنوان الأول والعنوان الثاني من ميزانية الدولة فإنه يتعين تقديم برنامج مفصل لنفقات كل صندوق مرفقة بنفس المبررات التي تعتمد في إعداد نفقات التصرف ونفقات التنمية.

4 - الميزانية الأفقية للبحث العلمي :

بهدف مواصلة تجسيم القرار الرئاسي القاضي بالترفع التدريجي في النفقات المخصصة لقطاع البحث العلمي ليلغ 1 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004 فإن الوزارات مدعوة إلى إبراز نفقات التصرف والتنمية المدرجة بمشروع ميزانية الوزارة وصناديق الخزينة والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية والغير إدارية.

أما بالنسبة للمنشآت العمومية فإن وزارات الإشراف مدعوة إلى ضبط النفقات التي ستخصصها هذه المنشآت إلى البحث العلمي خلال سنتي 2002 و2003 وتقديم كشف مفصل حولها يوجه إلى كل من وزارة المالية والوزارة المكلفة بالبحث العلمي والتكنولوجيا.

ويتم النظر في جملة هذه النفقات من قبل اللجنة الفنية للبحث العلمي.

5 - رزنامة إعداد مشروع ميزانية 2003 :

تكون هذه الرزنامة كما يلي :

- النصف الثاني من شهر فيفري 2002 : تقديم المقترحات المتعلقة بالمشاريع ذات الصبغة الجهوية من قبل الجهات إلى وزارة المالية وإلى الوزارات القطاعية المعنية مرتبة حسب الأولويات.
 - مارس 2002 : دراسة المقترحات المتعلقة بالمشاريع ذات الصبغة الجهوية من قبل الوزارات المعنية ومناقشتها مع الجهات.
 - أفريل 2002 : إعداد مشاريع ميزانيات التصرف والتنمية وصناديق الخزينة من قبل الوزارات.
 - 15 ماي 2002 : آخر أجل لتوجيه مشاريع الميزانيات إلى وزارة المالية وذلك في 5 نظائر.
 - من غرة جوان إلى 15 جويلية 2002 : مناقشة مشاريع الميزانيات بين الوزارات المعنية ومصالح وزارة المالية.
 - موفى جوان 2002 : آخر أجل لتقديم الأحكام المقترح إدراجها بقانون المالية.
 - النصف الثاني من شهر جويلية 2002 : حوصلة نتائج المناقشات من قبل مصالح وزارة المالية.
 - بداية سبتمبر 2002 : عرض مشروع ميزانية الدولة (موارد ونفقات) لسنة 2003 على الحكومة.
 - أكتوبر 2002 : عرض مشروع ميزانية الدولة على إجتماع مجلس الوزراء.
 - نوفمبر - ديسمبر 2002 : عرض قانون المالية بأكمله على مجلس الوزراء.
- فالرجاء من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكامل الدقة والعناية.

والسلام

وزير المالية
محمد الضيف
الإمضاء: محمد الحناوش